او بعد الاعلامة فرحارت كالتا. في المفرد والتاء لا تجتمع مع ياء
النسب فكذلك ما كان مثلهما والتاء تشبه بها تنوين العلم
مثنى بعلة مثنى وجمع المذكر مجزوم بها بعضا كما جزم بها بعضا لك ترى
ترى التشبيه بينهما في الاعراب من حيث جعل النصب والجر فيهما
سواء كالالف والتاء. خلفه في الاعراب على الواو والنون وهذا
السيبي ابو الحسن فيقال له رعاني مجاز ان تنسب اليهما موثقا فتقول
اذرعاتيه وذلك ممتنع الا ترى امتناع قرقات **ثم في عمارة**
انفاع نظر وهو انه ذكر ان علم التثنية هو المحذوف في النسب
وكذلك علم جمع التصحيح ولا يخلو اما ان يريد كما على كلامه الكلام
من انه يجزم العلة مثنى من التثنية والجمع وهما على اصلهما
لا منسوبا بهما واما ان يريد ان ذلك بعدما سمي بهما ما كان المراد
ذا دل وهذا غير صحيح اذ ليس هذا حكم المثنى والمجموع وانما حكمهما
الرد الى الواحد كما سيذكر بعد فليس الحمل فيه ان العلة مثنى
من التثنية والجمع والتثنية والجمع مردودان الى الواحد وهو
هذا الحمل ما ترى وان كان المراد التاء فهو صحيح المعنى لكنه غير
مفهوم الدخول تحت نظره لانه انما اضاف العلة مثنى للتثنية
والجمع وبعد التثنية انما يطلق على ما كانت حقيقتهما فيه
لا على ما خرج عن ذلك فلعله يأبى هذا التقسيم **باب فصل**
ان علم التثنية والجمع فرع يضاف اليهما وان كان في غيرهما من مسمى
بهما او محمول عليهما في الاعراب فتقول في رجل مسمى به انه هذا
تعني علم التثنية وفي مسلمون مسمى به كذلك انه فرع علم
الجمع المسلم وكذلك في قنسرين يوجد بها التشبيه من الاسماء الجارية
مجرى الجمع السالم وانما صنف اضافة العلم لغير التثنية والجمع
اعتبارا

اعتبارا باصل التقسيمة اذ كان مخلصهما علما على التثنية والجمع
ولم يقتصر عليهما واختصاصه بهما في اكثر الامر وهو محصول الكلام وايضا
فالمسمى بهما يجري في عمل العرب مجرى الداخل واما فتسمية بهما على تعويض
التعليل او اعتبارا بالتشبيه فاذا تنبه فهو الم يرجع قوله وعلم التثنية
ما ينبغي في قول المسمى بالتثنية مع التثنية اصحيحة ولا
المسمى بالمجموع مع المجموع اصحيحة وكذلك ما جرى مجراهما
فيه قوله اصحيح على اجمع من ذلك حتى كانه يقول العلة مثنى
من المثنى والمجموع كانا على حقيقتهما او مسمى بهما او جاريا
مجرى ذلك واما قوله في السؤال الفاصل التثنية والجمع الرد الى
الواحد قوله حذف العلة مثنى وهذا يلزم كان الصورة في ردهما الى واحد
هما في النسب او حذف علمهما او احد ذلك وفي ذلك بين المفرد
وغيره الا بالعلة مثنى فاذا ازلتهما رجع الى صورة المفرد فهو
فيستوي عند ذلك قولنا انهما ردا الى الواحد وقولنا حذف
منهما العلة مثنى وفيه كل ذلك صحيح الا ترى انك اذا نسبت الى
رجلين وهو على اصله فلقلت رجلي ما لم تنسبه اليه مسمى به
فلقلت رجلي في الصورة واحدة وان كان العمل في الحكم مختلفا فالاول
على انك رددته الى مفرد والثاني على انك حذفت علة مثنى ولا
فقلة في العمل لا يوجب اختلاف الصورة وهذا في التثنية
والجمع اذا كانا على اصلهما او بعد التثنية اعتبارا بالاصل
او حمله عليهما كما حمل عليهما في الاعراب حمل عليهما في توابعه و
هذا موضع ابعد لانه متعلق بالعلة مثنى فاذا كان كذلك حصل
منه حكم النسب الى التثنية والجمع على اصلهما او مسمى بهما
وكان ما ذكر في اذا لعصل مختصا بجموع التكسير وما جرى مجراهما

Copyright © King Saud University